

## المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر

د.رمضاني محمد،

أستاذ محاضر قسم ب، جامعة مستغانم

أ.قوار الحبيب سعيد

أستاذ مساعد قسم أ، جامعة مستغانم

### الملخص:

لم يعد الاقتصاد الموازي يقتصر على اقتصاديات البلدان النامية، بل عرفت البلدان المتقدمة هذه الظاهرة على نطاق واسع، وخاصة في ظل العولمة الاقتصادية.

إن المالية الموازية اليوم تهدد الاستقرار المالي العالمي، وخاصة مع ارتفاع حجم التمويل الموازي إلى أكثر من الضعف خلال العقد الماضي.

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلقاء الضوء على أهم المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** البلدان النامية، المالية الموازية، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الجزائري،

### Résumé :

L'économie parallèle n'est pas seulement un phénomène réservé aux pays en développement, elle concerne aussi les pays riches, où le phénomène prend une ampleur de plus en plus grande. Avec la mondialisation économique.

Aujourd'hui la finance parallèle menace la stabilité financière, où La taille du secteur de la finance parallèle a plus que doublé durant la dernière décennie.

A cet effet, la présente étude fait la lumière sur les variables pilotes des transactions financières parallèles en Algérie..

**Mots-clés:** pays en développement, finance informelle, économie parallèle, économie algérienne.

**المقدمة:**

تعتبر القدرات الاقتصادية الضائعة على شكل فرص في الأسواق الموازية كبيرة جدا، أصبحت معها التوازنات الكلية الأساسية مهددة بشكل كبير، نظرا لاتساع هامش التعاملات المالية الموازية داخل الاقتصاد غير رسمي.

إن دراسة خصوصية الاقتصاد الموازي في شقه المالي أصبح يمثل أكثر من ضرورة في الوقت الحالي، وذلك حتى ولو أقررنا بصعوبة ذلك نظرا لخصوصيات الاقتصاد الموازي المعقدة من حيث القياس و الحصر. لهذا سنعتمد في هذا المقال على الأسلوب التحليلي أكثر نظرا لصعوبات الكمية السابقة و نحاول حصر البحث حول التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي أهم**

**المتغيرات و العناصر المحددة لظاهرة التعاملات المالية الموازية خاصة في الجزائر؟**

إن حصر هذه المتغيرات يعتبر شيئا مهما للغاية لنتمكن من تحليل الظواهر المالية الموازية بشكل سليم و بالتالي التوقع النسبي لسلوكيات الأعوان و الأفراد داخل هذه الأسواق الموازية. و في هذا البحث نركز على الفرضيات التالية:

- إن نمو الاقتصاد الموازي يزيد بالضرورة من حجم التعاملات المالية الموازية.
- إن الحصة الكبيرة للتعاملات المالية الموازية تشوه الأسواق المالية و النقدية الرسمية.
- إن ضعف تسيير و إدارة بعض المجمعات الرسمية هو السبب الرئيسي في ظهورها على شكل موازي .

- إعادة تصحيح بعض التشوهات او الضعف في الأسواق الرسمية يمكن إن يسهل من إدماج حيز كبير من التعاملات المالية الموازية.

سنعالج هذا التساؤل الرئيسي من خلال التطرق أولاً للاقتصاد الموازي باعتباره البيئة الخصبة لظهور و تنامي هذه التعاملات، ثم عن طريق منهج تحليلي صرف نحاول حصر أهم العوامل المؤثرة في التعاملات المالية الموازية على شكل متغيرات، و في الأخير نسقط هذه المتغيرات على واقع الاقتصاد الجزائري كحال للدراسة.

## I- الاقتصاد الموازي كحاضنة للتعاملات المالية الموازية:

أظهرت الدراسات النظرية السابقة حول الاقتصاد الموازي [vito tanzi] و [smit philip] علاقته مع الدخول المتأتية من أسواق السلع و الخدمات غير مصرح بها, ولكننا نحاول هنا التركيز أكثر على جملة التعاملات غير مصرح بها في الإطار المالي و النقدي و التي تتمثل في دخول من تعاملات مالية من بيع او شراء عملات أو دخول متأتية من تعاملات مالية أخرى. لذا من الضروري جدا إن نميز ما بين الاقتصاد الموازي ككل و ما بين التعاملات المالية الموازية كجزء من الكل.

## 1.I - الاقتصاد الموازي:

نعتمد على التعريف التالي لتحديد مفهوم الاقتصاد الموازي لمكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة C.S.O<sup>1</sup> الذي عرف الاقتصاد الموازي على انه " مجموع الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عليها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية و المناط بها عادة وضع مقاييس الدخل القومي و الناتج القومي " هذا التعريف الذي حصر التعاملات الموازية في كل نشاط اقتصادي يدر دخل و باعتبار بعض الأنشطة الاقتصادية المالية هي الأخرى تدر دخلا فيمكن إدراجها تحت خانة التعاملات المالية الموازية. إذا ما الفرق بين الاقتصاد الموازي و التعاملات المالية الموازية و المالية الموازية ؟.

الاقتصاد الموازي الذي يشمل أوجه عديدة من الأنشطة الاقتصادية غير مصرح بها كالتجارة الموازية, التشغيل غير مصرح به للعمال, سوق الصرف الموازية, الاتجار في الأنشطة الممنوعة... الخ.

إلا أن موضوع البحث الحالي هو المعاملات المالية الموازية, كالتعاملات غير رسمية في أسواق الصرف و الإقراض و الاقتراض بين الأفراد خارج الأسواق النقدية و الدوائر البنكية و بعض أشكال الخدمات المصرفية الإسلامية الخارجة أيضا عن هذا النوع من البنوك. إذا فالتعاملات المالية الموازية هي جزء من الاقتصاد غير رسمي, هذا الأخير الذي يشمل أنواعا أخرى من الأنشطة الاقتصادية الحقيقية .

<sup>1</sup> - عاطف وليم اندراوس, "الاقتصاد الظلي" مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2005, ص15

**2.I: المالية الموازية:**

المالية الموازية تعتبر مفهوما و ظاهرة قديمة في اقتصاديات العالم خاصة اقتصاديات العالم النامي، إلا أنها لم تأخذ حقها من الدراسة، و ما زال الكثير يخلط ما بين الاقتصاد الموازي و المالية الموازية فما الفرق بينهما؟

لقد حصرنا حدود مفهوم الاقتصاد الموازي في النقطة السابقة، والذي يشمل إلى جانب التعاملات المالية الموازية، أنشطة تجارية و إنتاجية موازية. إلا أن المالية الموازية تعرف على إنها " مختلف عمليات الإقراض و الاقتراض في المؤسسات المالية الموازية و التي تلي حاجات التمويل لدى الأفراد و المتعاملين الاقتصاديين"<sup>2</sup>

كما يجدر الإشارة هنا أن هذا التعريف يضيف بما لا يدع الشك ضمنيا كل عمليات التمويل التي تقام في الدوائر غير رسمية، الشيء الذي يدفعنا إلى إضافة كل المعاملات المالية الإسلامية تحت هذا النوع من المالية.

إذا فعمليات المراجعة و المشاركة و المضاربة و بيع السلم و الإجارة كلها عمليات مالية قد تقدم من طرف هيئات غير رسمية أو بين العائلات فيما بينها.

**II- متغيرات التعاملات المالية الموازية:**

إن التعاملات المالية الموازية من بيع و شراء عملة في السوق غير الرسمي و إقراض و اقتراض من هيئات غير بنكية و غير منظمة، التعاملات وفق مبادئ المراجعة، المشاركة، المضاربة دون وجود بنوك إسلامية تحتوي هذه الأنماط من التمويل، وحتى المساهمة على شكل حصص أسهم في شركات تجارية و خدمية و إنتاجية غير مصرح بها.

كل هذه التعاملات التي يفترض أن تكون في أسواق نقدية و مالية رسمية، أصبحت تمارس خارج الدوائر الرسمية و بعيدا عن أي نوع من أنواع الرقابة المفترضة على هذه الأسواق.

**II-1 - متغير سعر الصرف الموازي:**

سوق الصرف الموازي أو السوق غير الرسمي أو السوق السوداء هو سوق ينشأ عند عجز القطاع الرسمي - البنك المركزي - عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة ، ومن أهم

<sup>2</sup> - Tensuke Tanaka ;Margit molnar « what is different about informal finance” revue économique ,volume 59,nemero06,paris, novembre 2008.

أسباب ظهور السوق الموازي هو عدم السماح بتحويل العملة<sup>3</sup> مما يدفع بمن يرغب في الحصول على العملة بشرائها بأعلى سعر ممكن. هذا السوق الخارج عن رقابة الدولة و المتمثلة في فكرة سياسة الرقابة على الصرف و التي تتجسد في " كيفية التوزيع الأمثل لكمية الصرف الأجنبي الذي تحصل عليه الدولة على وجوه الطلب الممكنة<sup>4</sup> ، و التي يجب أن يصاحبها رقابة صارمة على الواردات و الصادرات و بالتالي تحقيق المساواة بين عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه وكذا الرقابة على حركة رؤوس الأموال. ويعتبر مفهوم الرقابة على الصرف Exchange control كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية. كما أن الرقابة على الصرف الأجنبي مصطلح يطلق على « مجموعة القواعد التي تضعها السلطة العامة في الدولة لتنظيم عرض و طلب الصرف الأجنبي والشروط التي تحددها من أجل فرض سعر معين ».

إما سعر الصرف الموازي "فهو عدد الوحدات الأزمة من العملة الوطنية لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية في السوق الموازية ". و تنشأ هذه السوق عندما يحتل العرض و الطلب على العملة في السوق الرسمي و لا يكون قادرا هذا الأخير على تلبية كل الطلب. الشيء الذي يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى السوق الموازي ، و لكن بسعر أعلى يقترب من القيمة الحقيقية للعملة.

## II-2- متغير معدل الفائدة الموازي:

هذا المتغير الذي يظهر و يتجسد حقيقة مع عملية الإقراض و الاقتراض ، و إن كان الأمر لا يعين بوضوح لأنه يكون في سوق غير رسمي ، فهذا النوع من التعاقد على التمويل يكثر في نطاق المالية المصغرة la microfinance غير رسمية. أي بمعنى انه ليس كل عمليات المالية المصغرة هي عمليات غير رسمية وموازية ولكن تكثر ظاهرة المالية الموازية la finance informel في جوانبها و أحجامها الصغيرة و المتناهية الصغر.

<sup>3</sup> - Ali Benouari, " la convertibilité total de l monnaie nationale", quotidien d'Oran N° 3424 du 27/03/2005, p 05.

\* Ali Benouari, Ancien fonctionnaire de la banque d'Algérie et ministre délégué du trésor.

<sup>4</sup> - عادل حشيش، " العلاقات الاقتصادية الدولية " الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص22.

فكل قرض بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء أو الشركاء يدر دخلا ثابتا على الطرف المقرض إنما هو شكل من أشكال القروض غير مصرح بها و غير رسمية,ربما يطلب هذا النوع من القروض لغرض غير مشروع أو ربما لكثرة العراقيل الإدارية من طرف البنوك الرسمية أو حتى عدم وجود ضمانات مادية كافية للحصول على هذا النوع من القروض بشكل تقليدي من البنوك . وغالبا ما يكون هذا النوع من القروض كقروض شخصية أي بضمانات شخصية داخل هذه الأسواق غير منظمة انظر دراسة Tensuke Tanaka ;Margit molnar (2008) السابق ذكرها في المراجع.

### II-3 – متغير التمويل الموازي:

إن التمويل الموازي " هو تلبية حاجات الأعوان ذو الاحتياج للتمويل عن طريق هيئات غير منظمة". و إن هذا النوع من التمويل الموازي قد يكون كالنوع السابق الذكر على شكل قروض و قد يكون على شكل وساطة مالية موازية.

فلاعتبرات عدة سنحددها لاحقا على شكل متغيرات,قد يلجأ الأفراد أو حتى الأعوان الاقتصاديين إلى أسواق غير منظمة لطلب أشكال مختلفة من التمويل التقليدي او حتى بعض أنواع التمويل الإسلامي لغياب البنوك الإسلامية التي يفترض أن تقدم هذا النوع من التمويل أو الخدمة المالية.فهناك الكثير من الأصدقاء أو العائلات الذين يشتركون في حصص مالية على شكل أسهم فيما بينهم للقيام بتجارة موازية , يشتركون في أرباحها على حسب حصصهم أو أسهمهم.

كما ان الاعتبار الديني الذي لم يلبي من طرف البنوك الإسلامية في بعض الأقطار لاقتصادية,جعل من طالبي هذه الخدمة يلجؤون فيما بينهم إلى أنماط التمويل الإسلامي بشكل موازي.

### III – تقييم المتغيرات الاقتصادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر:

إن العرض السابق للتعاملات المالية الموازية , بين بوضوح حقل هذه التعاملات و الذي يتمثل ببساطة في الأسواق الموازية , التي تفوت على اقتصاديات الدول فرصا كبيرة في مجال الضريبة و التشغيل,ما ينجر عنه من اختلالات من الناحية التنظيمية و المالية.

و الجزائر كغيرها من الدول معنية بهذه الأسواق الموازية فالسوق الموازية في الجزائر على حسب التقرير السنوي للبنك العلمي حول مناخ الأعمال لسنة 2005 بلغ 33,40%<sup>5</sup> وهناك علاقة طردية بين حجم السوق الموازي وبين حجم التعاملات المالية الموازية، في هذا المقال الذي اختار الجزائر كعينة للدراسة سوف نحاول حصر أهم الأسباب أو المتغيرات التي تقود هذه المعاملات المالية الموازية للتوسع و الزيادة.

### 1.III- تحديد متغيرات التعاملات المالية الموازية في الجزائر:

#### 1.1.III- تعاملات الصرف الموازية في الجزائر:

بعد قضية إصلاح الاقتصادي الذي طبقتة الجزائر و الذي مثل فيه تحرير سعر الصرف و تحرير السوق المصرفي و إنشاء بورصة الجزائر أهم المحاور. أولت لها الجزائر اهتماما كبيرا لاستقرار سعر الصرف الاسمي وتقوية المركز المالي الخارجي للجزائر. و اتخذت إجراءات الجديدة يمكن إجمالها فيما يلي<sup>6</sup> :

- إقرار التحويل الجزئي للدينار.
- تخفيض الدينار الجزائري.
- مواصلة تحرير الأسعار.
- وفي مجال صرف العملة تقرر ما يلي<sup>7</sup> :
- اعتماد التحويل التجاري للدينار سنة 1991 وتطبيقه فعليا سنة 1994.
- تحرير أسعار الواردات.
- اعتماد طريقة التسعير الـ Fixing لتحديد سعر الصرف.
- اعتماد التحويل الجاري للدينار في جوان 1995.

<sup>5</sup>- أ. محمد زعلاني، "شولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بإشارة الى الاقتصاد الجزائري: (تأصيل المعنى بحث في الأسباب و الآثار) مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد العاشر، 2011، ص 209.

<sup>6</sup> - د. محمد بن بوزيان و طاهر زيان " الأوروسياسة سعر الصرف في الجزائر ، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب " الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة " أيام 21 - 22 ماي 2002 ، جامعة سعد دحلب ، البلدة ، ص 276.

<sup>7</sup> - BENACHENHOU.A " l'Algérie aujourd'hui un pays qui gagne " 2004 P 103.

- إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في بداية 1996<sup>8</sup>.

إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع الحد من السوق الموازية للصراف. بل زاد حجمه و اتسعت دائرته. رغم نظام الرقابة على الصرف الذي يؤمن استخدام الموارد من العملات الأجنبية لخدمة المصالح الوطنية ويراقب كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقيّة العالم لكن بالمقابل فإنّ الصرامة في تنفيذ الرقابة والتصحيح الكبير على عمليات الصرف لم يحدّ من حجم سوق الصرف الموازي لبيع أو اقتناء العملة.

إذا هناك علاقة طردية ما بين نمو سوق الصرف الموازي وبين برنامج الرقابة على الصرف فكلما زادت الرقابة على الصرف صرامة زاد حجم سوق الموازي والعكس. ومن أهم أسباب تنامي التعاملات غير رسمية في سوق الصرف يمكن ذكر ما يلي<sup>9</sup> :  
المركزية في الحصول على العملة الصعبة : نظرا لعدم وجود سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود وكذلك تسقيف المبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة بحيث ان المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة يقدر ب 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج ، مرة واحدة في السنة.

ومن أهم الإجراءات التي يمكن لها أن تحدّ من توسع السوق الموازي<sup>10</sup> :

- تسير أكثر فعالية لموارد البنوك التجارية من العملة الصعبة.  
- إعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة لسوق الصرف بما يتماشى وحاجات الاقتصاد الوطني. إلاّ أنّه لا يمكن لنا أن نهمّل بعض المعطيات الهامة التي يوفر السوق الموازي لإجراء بعض التعديلات المهمة على سعر الصرف الرسمي ، وذلك لكون سعر الصرف الموازي أكثر فعالية من سعر الصرف الرسمي<sup>11</sup>.

<sup>8</sup> - Benachenhou.A, op.cit, p 104.

<sup>9</sup> - قارة ملاك " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب :المكسيك، تونس والسنغال" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد مالي، جامعة قسنطينة.2009-2010.ص 142

<sup>10</sup> - Lyes Malki : " le marché parallele de la devise", www.elwatan.com.

<sup>11</sup> - Abderrazak Benhabib, Benbouziane M. Ziani. T " Le marché de change informel et mesalignement le cas de dinars Algérien" Faculté S.E.G de Tlemcen. <http://www.univ-paris12.FR>.



- كما أنّ سعر الصرف الموازي يبين لنا درجة فرط تقييم العملة Sur-évaluation وإمكانية استعماله كمؤشر في حالة ما إذا قررنا تخفيض العملة أو إجراء عملية التحويل.

### 1.1.III- تعاملات صيغ التمويل الموازية في الجزائر:

إن نشاطات التمويل الموازية في الجزائر أو في غيرها من الدول يمكن تتبعها بدقة نظرا لصعوبات التالية:<sup>12</sup>

- صعوبة القياس لان هذه الأنشطة غير مسموحة إحصائيا نظرا لطبيعتها الخفية و غير مراقبة و لا يمكن معرفة عدد المتدخلين فيها، و حجم القيم الأموال المتداولة فيها. إذا مساحة التمويل على الجانب الكمي في هذه المسألة يصبح شبه مستحيل.

- سرعة دوران النقود في هذا النوع من التمويل، إذ أن النقود لا تتراكم بل تتداول بشكل مستمر.

- غالبا ما يكون هذا النوع من التمويل بين مؤسسات متناهية الصغر و ذات طابع عائلي.

كما أن الأفراد - خاصة بين العائلة الواحدة فيما بينهم - و الذين لا يريدون التعامل مع البنوك التقليدية في مجال التمويل قد يلجؤون إلى صيغ تمويل إسلامي فيما بينهم وفقا لمبدأ المشاركة أو المضاربة دون التصريح بمشاريعهم. خاصة إذا كانت هذه المشاريع تجارية أو إنتاجية صغيرة.

### 2.III- متغيرات التعاملات المالية الموازية في الجزائر:

من خلال التحليل السابق يمكن إن تميز بوضوح أهم المتغيرات المؤثرة في تزايد التعاملات المالية الموازية و التي نخصرها فيما يلي:

أولاً: في مجال التعاملات الموازية لصرف العملة كانت الأسباب كما يلي:

- 1- نظام التحويل الجزئي للدينار، الذي لم يعد يحتوي كل الطلب على العملة الأجنبية.
- 2- تسقيف المبلغ المخصص للتحويل بالنسبة لمخصصات منح السياحة.
- 3- الفارق الموجود بين القيمة الرسمية للدينار و القيمة الموازية، والتي فتحت الباب أمام المضاربة في السوق الموازي.

<sup>12</sup> Michel LELART " De la finance informelle à la microfinance" Agence Universitaire de la Francophonie, 2006.p18-19

هذه المتغيرات الثلاثة التي تزيد ربما من حجة من ينادي بضرورة تعويم العملة - الرأي الذي يبدو معقولا مع ضرورة التدرج في هذه العملية و تحت شرط مراعاة متطلبات الاستقرار المالي الكلي-.

ثانيا: في مجال التمويل و الوساطة كانت اهم المتغيرات المسببة لظهور المالية الموازية ما يلي:

- 1- بطئ اجراءات معالجة ملفات القروض
- 2- عدم وجود الضمانات البنكية اللازمة للحصول على قروض من الدائرة الرسمية
- 3- عدم الرغبة في التعامل بمعدلات الفائدة.

### الختامة

لقد تمكنت ظواهر الاقتصاد الموازي في أكثر من ثلث حجم الاقتصاد الجزائري, و زادت معه التعاملات المالية الموازية في سوق الصرف و أنماط التمويل و أصبحت تنتظم أكثر من ذي قبل. لذا و جب حصر أسبابها و تشخيصها تشخيصا سليما للتمهيد إلى دمجها في الاقتصاد الرسمي, وذلك لما لهذه التعاملات من أهمية نسبية مقارنة مع غيرها من التعاملات. و إن كانت دراسة هذه الظواهر صعبة لطبيعتها الخفية و البعيدة عن دوائر الإحصاء, فأولى أن يقوى الاقتصاد و تنظم أسواق الصرف و الأسواق النقدية لتتمكن من سحب و دمج النشاط الموازي لدائرة التنظيم . و إن تفوت الفرص أمام تعاضم التعاملات المالية الموازية و ذلك من خلال ما يلي:

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية لسد الفجوة و الفارق مع قيمته الموازية.
- تسهيل إجراءات معالجة ملفات القروض في البنوك.
- تسهيل الإجراءات التنظيمية المعمول بها في مجال تقديم مختلف الخدمات البنكية.
- توفير مكاتب صرف رسمية خاضعة لرقابة الدولة.
- تقوية بورصة الجزائر و تنوع أسهم الشركات فيها, و تقليل القيم الاسمية للأسهم لجلب صغار المستثمرين.
- تنوع الخدمات البنكية و الخدمات البنكية الإسلامية لتأطير المدخرين و المستثمرين الذين لا يجذون التعامل بمعدلات الفائدة.

## قائمة المراجع:

- 1- عاطف وليم اندراوس "الاقتصاد الظلي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 2- عادل حشيش "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية الجديدة للنشر مصر، 2000.
- 3- أ.محمد زعلاني "شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بإشارة إلى الاقتصاد الجزائري: ( تأصيل المعني بحث في الأسباب و الآثار) مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد العاشر، 2011.
- 4- قارة ملاك "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك، تونس والسنغال" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد مالي، جامعة قسنطينة. 2009-2010.
- 5- *Abderrazak Benhabib, Benbouziane M. Ziani. T " Le marché de change informel et mesalignement le cas de dinars Algérien" Faculté S.E.G de Tlemcen. <http://www.univ-paris12.FR>.*
- 6- *Ali Benouari, " la convertibilité total de l monnaie nationale", quotidien d'Oran N° 424 du 27/03/2005, p 05.*
- \* *Ali Benouari, Ancien fonctionnaire de la banque d'Algérie et ministre délégué du trésor.*
- 7- *BENACHENHOU.A " l'Algérie aujourd'hui un pays qui gagne " 2004.*
- 8- *Lyes Malki : " le marché parallèle de la devise", [www.elwatan.com](http://www.elwatan.com).*
- 9-Michel LELART" De la finance informelle à la microfinance" Agence Universitaire de la Francophonie, 2006.
- 10-tensuke tanaka ;margit molnar « what is different about informal finance” revue économique ,volume 59,nemero06,paris, novembre 2008